دور المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف في حسم قضية الدستور في العراق ٢٠٠٥

الأستاذ الدكتور ناظم رشم معتوق
قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة البصرة

المستخلص

تنبع أهمية اختيار موضوع (دور المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف في حسم قضية الدستور في العراق ٢٠٠٥) من واقع المرحلة التاريخية التي استوعبها البحث، وجسامة الأحداث التي شهدها العراق في تلك المدة، إذ تميزت هذه المرحلة من تأريخ العراق المعاصر بسقوط النظام البعثي وخضوع البلاد للاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، ودخول البلد في دوامة الاضطراب السياسي والانفلات الأمني وظهور اصطفافات على أسس قومية ودينية ومذهبية ومناطقية، ولم تكن المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف بمعزل عن تلك الظروف العصيبة، بل كانت من أبرز المتصدين لها بسبب ورجوع عدد كبير من العراقيين إليها للاهتداء والاقتداء برأيها السديد وتوجيهاتها.

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف في حسم القضايا الأساسية في حياة الشعب العراقي وأبرزها قضيتي الانتخابات والدستور، فقد كان للمرجعية الدينية موقف واضح من الاحتلال لأنها كانت تدرك أن الاحتلال لم يكن هدفه الحقيقي تخليص الشعب العراقي من النظام البعثي القمعي أو السيطرة على أسلحة الدمار الشامل ومنعه من استخدامها، فقد اعتقدت المرجعية أن وجود القوات الأمريكية وقوات حلفائها في العراق وجوداً غير شرعي لأنها قوات احتلال، لكنها كانت ترى أن المعركة من أجل الاستقلال بحاجة إلى عقلية ومرجعية سياسية ودينية متضافرة، فضلاً عن جهود كل الطوائف والاتجاهات والقوى السياسية والاجتماعية في البلاد باستخدام الأساليب الديمقراطية والمدنية بهدف تجنيب العراق المزيد من الدماء وإزهاق أرواح الأبرياء، وأن على أبناء البلد تصدر إدارة البلاد وليس عليهم أن يقوموا بذلك تحت أية سلطة أجنبية، لذا فقد كان لها دور كبير جداً في إرغام سلطات الاحتلال على الانصياع لمطالب الشعب العراقي في إجراء الانتخابات النيابية وكتابة دستورٍ للعراق، من خلال لجنة منتخبة من العراقيين أنفسهم، يؤمن مصالح كل طوائفه وقومياته، فلم تترك المرجعية أية فرصة إلا واستثمرتها للدعوة إلى انتخاب ممثلين عن الشعب، والحث على إشاعة ثقافة الانتخابات التي لم تكن مألوفة في العراق بصيغتها الديمقراطية الصحيحة، فضلاً عن دعوتها المستمرة إلى سن دستور يلبي طموحات الشعب العراقي بمختلف أطيافه ويكون مرجعاً قانونياً يحتكمون إليه في مختلف المسائل التي قد تحدث في العراق.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠٧/١٤ **تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٩/٠٢**

المقدمة

تأتي أهمية موضوع (دور المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف في حسم قضية الدستور في العراق عام ٢٠٠٥) من طبيعة المرحلة التي عالجها البحث وما اتسمت به من تحولات كبرى في تاريخ العراق الحديث. فقد شهدت تلك الحقبة سقوط النظام البعثي ودخول القوات الأميركية إلى البلاد عام ٢٠٠٣، وهو ما أدخل العراق في حالة من الفوضى السياسية والانفلات الأمني، وأدى إلى بروز انقسامات على أسس قومية ومذهبية وطائفية، وفي ظل هذه الظروف، برزت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف بوصفها قوة ضامنة للاستقرار، إذ التفت حولها جموع واسعة من العراقيين طلباً للتوجيه والاقتداء برأيها.

ويركّز البحث على إبراز الدور الكبير للمرجعية في التعامل مع القضايا المفصلية التي واجهت العراقيين بعد الاحتلال، وفي مقدمتها الانتخابات والدستور، فقد اتسم موقفها بالوضوح إزاء الاحتلال الأجنبي الذي عدته غير شرعي، ورأت أن أهدافه الحقيقية لا ترتبط بتحرير الشعب العراقي أو إنهاء النظام القمعي، بل بمصالح أخرى، غير أن المرجعية أدركت أن مواجهة هذا الواقع تقتضي العمل بروح جماعية تجمع بين القوى السياسية والاجتماعية والدينية، والاعتماد على الأساليب السلمية والديمقراطية بما يجنّب البلاد المزيد من سفك الدماء ويضعها على طريق الاستقلال.

ومن هذا المنطلق، كان للمرجعية دور بارز في الضغط على سلطات الاحتلال من أجل تلبية المطالب الشعبية بإجراء انتخابات حرة وكتابة دستور وطني يُصاغ بأيدي العراقيين أنفسهم، بما يكفل حقوق جميع المكونات، كما سعت إلى ترسيخ ثقافة الانتخابات التي كانت غريبة عن الواقع العراقي، وشجعت على اختيار ممثلين حقيقيين للشعب، مؤكدة في الوقت نفسه على ضرورة صياغة دستور يترجم تطلعات العراقيين كافة ويكون مرجعاً قانونياً لحياتهم السياسية والاجتماعية.

يتوزع البحث على مقدمة ومحورين وخاتمة، فقد خصص المحور الأول لبيان موقف مرجعية الدينية من الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣م ، اما المحور الثاني فقد كُرس لتسليط الضوء دور السيد علي الحسيني السيستاني في اقرار الدستور العراقي عام ٢٠٠٥.

وقد اعتمد البحث على مجموعة من المصادر المهمة التي تم اثباتها جميعاً في قائمة الهوامش.

الكلمات المفتاحية: المرجعية الدينية، الدستور العراقي، الاحتلال الأمريكي.

اولاً: موقف مرجعية الدينية من الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣م:

بدأ الغزو الأمريكي للعراق في الحادي والعشرين من شهر آذار عام ٢٠٠٣، من خلال هجوم شنته قوات التحالف المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتمكنت هذه القوات من دخول مدينتي بغداد وتكريت، وأسقطت النظام الحاكم

في التاسع من شهر نيسان من العام نفسه، وفي الأول من أيار ٢٠٠٣، أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش (George W. Bush) (٢٠٠١-٢٠٠٩) انتهاء العمليات العسكرية الكبرى في العراق[١]. وهو ما شكّل بداية لمرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر، اتسمت بسقوط النظام السياسي الشمولي الذي حكم البلاد لمدة خمس وثلاثون عاماً[٢].

لم تكن المرجعية الدينية في النجف الأشرف بمنأى عن تلك التطورات، إذ برز دورها الفاعل خلال تلك المرحلة، لا سيما مرجعية السيد علي الحسيني السيستاني[٣]، التي كان لها تأثير كبير في وضع الأسس والمبادئ التي ينبغي أن يُبنى عليها العراق الجديد[٤]. فمنذ اللحظات الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق، اتخذ السيد علي السيستاني موقفًا رافضاً له، انطلاقًا من وعيه العميق بأن هذا الاحتلال لن يكون حدثاً عابراً، بل ستترتب عليه نتائج وآثار عميقة تمس بنية الدولة والمجتمع على حد سواء[٥]، فقد كان السيد السيستاني على دراية تامة بأن الهدف الحقيقي للقوات الأمريكية لم يكن إنقاذ الشعب العراقي من بطش النظام البعثي القمعي، ولا منع استخدام أسلحة الدمار الشامل، بل كان يدرك بوضوح أن وراء هذا الاحتلال أهدافاً تتقاطع مع المخطط الصهيوني الرامي إلى إضعاف العالم العربي والإسلامي[٦].

كان السيد علي الحسيني السيستاني يرى أن وجود القوات الأمريكية وحلفائها في العراق يُعد وجوداً غير شرعي، لأنها قوات احتلال، ومع ذلك، كان يؤمن بأن معركة الاستقلال والتحرر لا يمكن أن تُخاض بردود أفعال عاطفية أو عشوائية، بل تحتاج إلى عقلية استراتيجية ومرجعية سياسية ودينية متماسكة، إلى جانب تضافر جهود جميع الطوائف والاتجاهات والقوى السياسية والاجتماعية في البلاد، وذلك من خلال الوسائل الديمقراطية والسلمية، لتجنيب العراق مزيداً من الدماء وحماية أرواح الأبرياء[٧].

لقد تميز تعامل السيد السيستاني مع قوات الاحتلال بالحكمة والعقلانية، إذ كانت أولويته القصوى حماية العراق والحفاظ على الإرث الفقهي والمعرفي والعلمي الكبير الذي تمثله الحوزات العلمية في النجف الأشرف، كما كان يدرك أن الدخول في صدام مباشر مع قوات الاحتلال – التي كانت في حالة عداء معلن تجاه الإسلام و مرجعياته الدينية – قد يؤدي إلى تدمير هذا التراث الضخم، الذي حرصت المرجعيات السابقة على حفظه ونقله إلى الأجيال اللاحقة من العلماء والمؤمنين، ولذلك كان يعد هذه المسؤولية " **مهمة رسولية عقدية والتفريط بها يعني التفريط بالإسلام وعقيدته وشريعته السماوية السمحاء...**" [٨].وعلى الرغم من موقفه الثابت من النظام البعثي، لم يتردد السيد علي السيستاني في التعبير عن رأيه بشأن الطريقة والآلية التي سقط بها ذلك النظام، إذ لم يكن يتطلع إلى إسقاطه عبر الغزو والاحتلال، ولم يكن يرغب بأن يمر العراق بما شهده من مآسٍ وكوارث، كان أبرزها انهيار مقومات الدولة، لا سيما حل مؤسساتها الأساسية، وفي مقدمتها الجيش، إلى جانب غياب الأمن والاستقرار، وتزايد معدلات الجريمة نتيجة تفكك قوى الأمن الداخلي، وقد رافق ذلك موجات

من النهب، وإتلاف الممتلكات العامة وحرقها، وفي أول تصريح له عقب سقوط النظام ودخول قوات الاحتلال، شدد السيد علي الحسيني السيستاني على أن "العراق للعراقيين"، وأن مسؤولية إدارة شؤونه يجب أن تقع على عاتق أبنائه، بعيداً عن أي وصاية أو سلطة أجنبية [٩]. ويتضح من هذا الموقف أن السيستاني كان يؤكد على أهمية أن تكون إدارة البلاد بيد شعبها، لأنهم الأقدر على رعاية مصالحها وتحقيق رفاهها.

وفي خضم تلك المرحلة العصيبة، تميزت مرجعية السيد علي الحسيني السيستاني بمواقف واضحة وصريحة، اتسمت بالشجاعة والحكمة العالية، إلى جانب قدرٍ كبير من الصبر وتحمل المسؤولية في أعلى صورها[١٠]، وقد تجلى هذا النهج بشكل واضح منذ الأيام الأولى لسقوط النظام العراقي، إذ برز فراغ سياسي وأمني كبير، أدى إلى موجة من أعمال العنف والانتقام، شملت عمليات قتل طالت عناصر النظام السابق، مما أحدث حالة من الفوضى وأُشيع شعوراً بانعدام القانون في الشارع العراقي[١١].

وفي مواجهة هذا الوضع، اتخذ السيد السيستاني موقفاً حازماً ودقيقاً، إذ دعا إلى الامتناع عن الانتقام أو الاقتصاص من أزلام النظام السابق[١٢] أو من المتعاونين معه، إلى حين تشكيل محاكم شرعية مختصة، وقد شدد على أن لا يجوز سفك الدماء دون حجة شرعية أو بينة قانونية[١٣]. وهو ما يعكس إيماناً عميقاً بضرورة إرساء مبادئ العدالة القانونية، باعتبارها قاعدة أساسية لبناء دولة القانون والمؤسسات.

وفي ظل الانفلات الأمني وحالة عدم الاستقرار التي كان يعانيها العراق، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم (١٤٨٣) بتاريخ الثاني والعشرين من شهر أيار عام ٢٠٠٣م، الذي وضع العراق رسمياً تحت الاحتلال الأمريكي[١٤]. ومنح هذا القرار الولايات المتحدة الأمريكية غطاءً شرعياً وقانونياً لتولي دور القوة المحتلة المباشرة للعراق، فتم إنشاء سلطة الائتلاف المؤقتة (Coalition Provisional authority) [١٥] برئاسة الحاكم المدني بول بريمر (Paul Bremer) [١٦] ، التي أصبحت السلطة التشريعية العليا في البلاد[١٧]. وحصلت هذه السلطة على الصلاحيات كافة لتشكيل مؤسسات الدولة من جديد، بعد أن قامت قوات الاحتلال بحل العديد منها، مثل ((الجيش، الأجهزة الأمنية، والأجهزة الإعلامية،...الخ))، لتتمكن من التحكم الكامل في شؤون البلاد [١٨].

ومن الجدير بالملاحظة أن السيد علي الحسيني السيستاني لم يكن مستعداً للتعامل مع سلطة الائتلاف المؤقتة، وكان ذلك واضحاً من رفضه المتكرر لقاء بول بريمر، رغم إلحاحه وزياراته الأربع إلى النجف الأشرف[١٩]. وكان سبب الرفض يعود إلى اعتقاد السيد السيستاني بأن استقباله يعني منح الشرعية للاحتلال الأمريكي والتعبير عن ترحيب به، كما كان يدرك جيداً أن الشعب العراقي يعاني من انقسامات مذهبية وسياسية واجتماعية عميقة، وأن التناقضات في مواقف المجتمع العراقي حيال

الاحتلال الأمريكي كثيرة، ما يجعل من الصعب عقد لقاء في ظل هذه الاختلافات الحادة بين من يعد القوات الأمريكية محتلة، ومن يراها محررة، لذا كان السيد السيستاني يعتمد على مبدأ الاحتياط بعدم لقاء بريمر[٢٠].

وكانت المرجعية الدينية بقيادة السيد السيستاني، مستندة إلى فهمها لتاريخ العراق المعاصر والمنطقة، تسعى إلى تأكيد قناعة مفادها أن العراقيين قادرون على إدارة بلدهم بأنفسهم، دون الحاجة إلى مدة حضانة أو تدريب كما كان المحتل يدعي سابقاً لفرض الانتداب عام ١٩٢٠م، لاسيما مع إصرار القيادة الدينية والمرجعيات السياسية المتنوعة على قدرة العراقيين في إدارة شؤونهم وإزالة آثار الدكتاتورية ونتائج الاحتلال وإعادة البناء[٢١].

وبناء عليه، لم يتردد السيد علي الحسيني السيستاني في التعبير عن قلقه الشديد تجاه أهداف المحتلين، مطالباً إياهم بضرورة إفساح المجال للعراقيين ليحكموا أنفسهم بأنفسهم دون تدخل أجنبي[٢٢]. وبدلاً من ذلك رأى السيد السيستاني أن تلعب الأمم المتحدة دوراً رئيساً في العراق، وجاء ذلك عندما سُئل عن رأيه بخصوص القوات التي تعمل في العراق للحفاظ على الأمن والاستقرار مثل القوات البلغارية والبولندية، فأجاب بأن "**إذا كانت هناك حاجة إليهم فليكن عملهم بإشراف الأمم المتحدة لا قوات الاحتلال...**"[٢٣].

لقد فضل السيد السيستاني التعامل مع منظمة الأمم المتحدة وتأييد دورها في العراق، باعتبارها تمثل الشرعية الدولية، ونقل هذا الموقف إلى ممثل المنظمة في العراق، موضحاً أن الشعب العراقي ينظر بإيجابية إلى القوات الأجنبية إذا كانت تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة بهدف توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس المكلف بكتابة الدستور[٢٤].

وهكذا، برزت المرجعية الدينية في النجف الأشرف بزعامة السيد علي الحسيني السيستاني كرافضة للاحتلال، مؤكدة على ضرورة استعادة الشعب العراقي لسيادته وثرواته وحقه في تقرير مصيره ومستقبل وطنه، وهو ما تجلى في جميع البيانات والفتاوى الصادرة عن مكتبه، وكذلك في اللقاءات المكثفة مع النخب الفكرية والسياسية والاجتماعية والدينية، فضلاً عن مراسلي وكالات الأنباء الأجنبية.

ثانياً: دور السيد علي الحسيني السيستاني في اقرار الدستور العراقي عام ٢٠٠٥

على الرغم من حرص المرجع الديني السيد علي الحسيني السيستاني على الابتعاد عن تفاصيل العمل التنفيذي والسياسي والاكتفاء بدور التوجيه والإرشاد وترك المسؤولية المباشرة لأهل الاختصاص، إلا أنه لم يكن بمعزل عن حسم العديد من القضايا المفصلية التي برزت على الساحة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م، وفي مقدمتها مسألة إقرار الدستور.

فقد بادرت سلطة الاحتلال إلى تشكيل "مجلس الحكم العراقي" في الثالث عشر من شهر تموز من العام نفسه، وأسندت إليه مهمة إدارة شؤون الحكومة والإشراف عليها تشريعياً[٢٥]، وكان موقف السيد السيستاني من هذا المجلس واضحاً، إذ أكد

عدم وجود نية للمشاركة فيه، فضلاً عن عدم إجرائه أي اتصالات مع سلطة الاحتلال بخصوص تشكيله[٢٦]، مفضلاً الالتزام بمنهجه الثابت القائم على تجنب الخوض في تفاصيل العمل السياسي[٢٧].

وعلى الرغم من ذلك، لم يكن صمته بشأن مجلس الحكم موقفاً سلبياً أو حيادياً تجاه قضايا مصيرية تخص الشعب العراقي، فقد شدد السيستاني على ضرورة سن دستور دائم للبلاد وإجراء انتخابات حرة لتشكيل حكومة شرعية، رافضاً الصيغة التي اقترحها مجلس الحكم والحاكم المدني بول بريمر، والتي تضمنت تعيين جمعية وطنية تتولى كتابة الدستور، وأصرّ على أن الانتخابات هي السبيل الشرعي الوحيد لاختيار هيئة تأسيسية مخولة بكتابة دستور يمثل العراقيين جميعاً، مؤكداً أن أي دستور يُكتب بأيدي جهات معينة – سواء من سلطة الاحتلال أو مجلس الحكم – يفتقر إلى الشرعية[٢٨].

وأوضح مكتب السيد الحسيني السيستاني، أن لا ضمانة بأن يضع المجلس دستوراً يعبر عن الهوية الوطنية للعراق القائمة على الإسلام وقيمه الأصيلة، داعياً إلى انتخابات عامة يختار فيها الشعب ممثليه لهيئة تأسيسية تصوغ الدستور، ثم يُعرض للاستفتاء الشعبي العام[٢٩]. و هنا تأكد إيمان السيد السيستاني العميق بأن صناديق الاقتراع هي الطريق الأمثل لتمثيل العراقيين بمختلف أطيافهم وقومياتهم في كتابة الدستور، باعتباره المهمة الأخطر والأصعب بعد سقوط النظام الاستبدادي الذي حكم البلاد لعقود طويلة.

وعليه، استثمرت المرجعية الدينية كل فرصة للدعوة إلى الانتخابات، ولترسيخ ثقافة ديمقراطية لم يألفها العراقيون من قبل، وقد شجع السيستاني على ذلك الدعم الواسع الذي لقيه من المراجع والعلماء، الذين عدّوا مواقفه تعبيراً عن تطلعات الشعب العراقي بمختلف مكوناته، وأسهم هذا الدعم في تعزيز موقع المرجعية، ودفعها إلى ممارسة ضغط مستمر على سلطات الاحتلال والقوى الرافضة للانتخابات، حتى رضخ الأمريكيون وغيروا خططهم واعتمدوا خيار الانتخابات[٣٠].

أما الحاكم المدني بول بريمر، فلم يكن يتوقع أن تبلغ الأمور هذا الحد[٣١]، فاضطر إلى العودة إلى واشنطن برفقة جلال الطالباني رئيس مجلس الحكم حينها، ليعودا باتفاق جديد عُرف بـ(اتفاق ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣)، وقد تضمن الاتفاق التراجع عن صيغة التعيين، واقتراح آلية وسطية عُرفت بالتجمعات الانتخابية، غير أن المرجعية رفضت هذه الصيغة أيضاً وأصرت على الانتخابات العامة المباشرة، تفادياً لأي طعن في شرعية المؤسسات المقبلة، وكان هذا الموقف نابعاً من إدراك المرجعية لاحتمال بروز اعتراضات على العملية السياسية، وهو ما تأكد لاحقاً[٣٢].

لقد كان لموقف المرجعية أثر بالغ في الشارع العراقي، إذ شهدت البصرة تظاهرة واسعة نظمها وكيل السيد السيستاني، السيد علي عبد الحكيم الصافي، للمطالبة بانتخابات حرة ودستور يحفظ حقوق العراقيين جميعاً، وتوالت بعدها التظاهرات في محافظات أخرى، ما أجبر سلطات الاحتلال على إعادة النظر في سياساتها[٣٣].

وفي الوقت الذي ركزت فيه المرجعية على ضرورة إعداد دستور عبر هيئة منتخبة، أصدر مجلس الحكم في آذار ٢٠٠٤ "قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية"، غير أن السيد علي السيستاني رفض الاعتراف بشرعيته، لأنه وُضع من مجلس غير منتخب وتحت إشراف مباشر من الاحتلال(٣٤).

كان موقف السيد علي الحسيني السيستاني من هذا القانون واضحًا للغاية، إذ أكد أن أي قانون يُعدّ للمدة الانتقالية لن يكتسب الصفة الشرعية إلا بعد مصادقة الجمعية الوطنية المنتخبة عليه، وأشار أيضاً إلى أن القانون نفسه يضع عقبات أمام الوصول إلى دستور دائم يضمن وحدة العراق ويحمي حقوق جميع أبنائه من مختلف الأعراق والطوائف، ولتفادي انطباع أن المرجعية الدينية تعرقل العملية السياسية، اكتفت بالمراقبة على أمل أن ينجح القانون والقائمون عليه في تبديد الهواجس ورفع التحفظات، غير أن دراسة نصوص القانون أظهرت ثغرات كبيرة عززت مخاوف المرجعية، فبادرت إلى توضيح ملاحظاتها عليه، من أبرز هذه الملاحظات أن الجمعية الوطنية المقبلة ستكون مقيدة بقيود تمنعها من اتخاذ ما تراه في مصلحة الشعب، وأن القانون لا يحظى بتأييد غالبية العراقيين، كما أنه يرسخ المبدأ الطائفي، إذ يخصّ منصب رئاسة العراق بمجلس مكوّن من ثلاثة أعضاء – كردي وسني وشيعي – ما يجعل اتخاذ أي قرار مرتبطًا بالتوافق بينهم، وهو ما قد يتطلب وجود قوة أجنبية ضاغطة، وإلا فإن العملية ستصل إلى طريق مسدود، مما يهدد استقرار البلاد ويفتح الباب أمام التجزئة أو التقسيم(٣٥).

وعليه، لوّح السيد السيستاني بعدم المشاركة في أي لقاءات أو مشاورات تجريها البعثة الدولية، إلا إذا صدرت من الأمم المتحدة مواقف واضحة تفيد بأن هذا القانون لا يُلزم الجمعية الوطنية المنتخبة، وأنه لن يُدرج في أي قرار جديد لمجلس الأمن الدولي بشأن العراق(٣٦).

وفي السياق نفسه، أوضح السيد السيستاني في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن الدولي أن "قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية" قد أُعدّ بواسطة مجلس غير منتخب وتحت سلطات الاحتلال وبتأثير مباشر منها، لذلك يرفضه الشعب العراقي، وأكد أن أي محاولة لإضفاء الشرعية على هذا القانون "**تعد عملاً مضاداً لإرادة الشعب العراقي وتنذر بنتائج خطيرة**"(٣٧).

وقد عبّر هذا الموقف بوضوح عن رأي السيد السيستاني بشأن ضرورة إجراء الانتخابات وكتابة دستور دائم للبلاد.

ومن جانب آخر، واصل السيد السيستاني دعواته لإجراء الانتخابات، مقترحاً أن يرسل فريق من خبراء الأمم المتحدة لدراسة المسألة واتخاذ القرار المناسب بشأنها، وقد لقي هذا الاقتراح تجاوباً من مجلس الحكم الانتقالي، الذي قدم طلباً إلى الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان (Kofi Annan)، لاستقدام الفريق التقني وفقًا لتوجيهات المرجعية، ترافق ذلك مع ضغوط من بعض أعضاء مجلس الحكم الذين كانوا يتبنون وجهة نظر المرجعية، بالإضافة إلى موجة كبيرة من التظاهرات في الشارع

العراقي، ما اضطر الأمريكيين إلى الاستعانة بالأمم المتحدة. لم تتأخر الأخيرة، فقد أرسل وفدًا تقنيًا برئاسة الأخضر الإبراهيمي لدراسة الموضوع. من جانبها، هيأت المرجعية فريقًا من الخبراء في شؤون الإحصاء والانتخابات للتشاور مع الوفد القادم حول جميع التفاصيل المتعلقة بالعملية الانتخابية، وبعد عدة أشهر من الدراسة، صدر تقرير الأمم المتحدة الذي أشار إلى إمكانية إجراء انتخابات حرة في موعد أقصاه ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، وقد لاقت بعض فقرات التقرير استحسان المرجعية الدينية[٣٨]. لم تكن موافقة المرجعية الدينية على تقرير الأمم المتحدة نابعة من قناعة كلية بكل ما جاء فيه، بل جاءت استجابة لرغبة المنظمة الدولية وتوجهات بعض القوى السياسية في العراق، ولتفادي أن يُفهم موقفها على أنه طائفي، وهي التي تؤكد أن مطالبها تمثل إرادة جميع العراقيين[٣٩] . وقد أدت مطالب المرجعية، بقيادة السيد علي الحسيني السيستاني، دوراً حاسماً في إجبار سلطات الاحتلال الأمريكي على القبول بإجراء الانتخابات، التي كان الهدف منها انتخاب شخصيات قادرة على صياغة دستور للبلاد، ومع اقتراب موعد الانتخابات بشهرين تقريباً، ظهرت دعوات لتأجيلها، مترافقة مع تدهور الوضع الأمني، وأخذت بعض هذه الدعوات بُعداً طائفياً، مطالبة المرجعية بالموافقة على تأجيل الانتخابات لمدة ستة أشهر، رأت المرجعية أن موقفها يجب أن يكون قائماً على الحكمة والرصانة، فطرحت تساؤلين رئيسيين، الأول حول الوضع الأمني في العراق، وهل من ضمان لتحسنه بعد ستة أشهر، والثاني حول المقاطعين، وهل سيشاركون بعد مدة التأجيل، ونظراً لعدم الحصول على إجابات شافية، أكدت المرجعية عدم جواز تأجيل الانتخابات[٤٠]. وهكذا انتصرت الإرادة الحكيمة والخطوات القانونية التي قامت بها المرجعية الدينية لنصرة الشعب العراقي، بما يحقق مصالحه العليا وتطلعاته في استعادة سيادته وإدارة بلده بحرية، من خلال ضمان ممارسة الشعب العراقي لحقه في اختيار ممثليه عبر صناديق الاقتراع وتشكيل الجمعية الوطنية بطريقة حرة وديمقراطية.

بعد تحديد موعد الانتخابات العامة لاختيار مجلس يمثل الشعب العراقي ويضع قانوناً أساسياً للبلاد، أصبح من الضروري للأحزاب السياسية ولعموم العراقيين الاسترشاد برأي المرجعية حول طريقة اختيار المرشحين والضوابط الشرعية للانتخاب، وعلى هذا الأساس، شكلت مرجعية السيد السيستاني لجنة لوضع معايير اختيار المرشحين لمجلس النواب، بهدف منع سيطرة الأحزاب على العملية الانتخابية وضمان إدخال مجموعة من المستقلين لتحقيق توازن داخل المجموعة الشيعية، ولم يكن اختيار المرشحين سهلاً نظراً للخلافات والمنافسة بين الأحزاب، كما واجه المستقلون صعوبة في دخول الساحة السياسية لعدم انتمائهم لأحزاب محددة، فتم انتقاؤهم عبر جولات قامت بها اللجنة لتقييم الأشخاص الأكفاء لتولي مهام مهمة، أبرزها كتابة الدستور العراقي[٤١]. الذي يُعد أعلى وثيقة قانونية واجتماعية يجتمع عليها الشعب العراقي لتنظيم أمور الدولة وتوزيع الصلاحيات بين السلطات الثلاثة، وإقرار الحقوق والحريات، وآلية إدارة الدولة، والتبادل السلمي للسلطة[٤٢].

حرصت اللجنة على أن يشمل الاختيار العلمانيين من الشيعة والمعتدلين من السنة إلى جانب الإسلاميين، فتم تشكيل قائمة "الائتلاف العراقي الموحد"[٤٣]، التي كانت متوازنة نسبياً في تمثيل مختلف الفئات[٤٤].

وبعد إعداد القائمة وتوزيعها على المناطق، تولت المرجعية والحوزة العلمية مهمة التوعية الإعلامية لتوضيح أهمية الانتخابات للشعب، من خلال إصدار البيانات والفتاوى التي تحث المواطنين على المشاركة والانتخاب[٤٥].

وفي رد على استفتاء رفعه جمع من المؤمنين في ٢٦ شعبان ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤، أوضح مكتب السيد السيستاني أنه يجب على المؤهلين للتصويت التأكد من تسجيل أسمائهم بشكل صحيح، ومراجعة مفوضية الانتخابات في حال وجود خطأ، مع تشكيل لجان شعبية لمساعدة المواطنين لضمان مشاركة الجميع في الانتخابات المقررة أن تكون حرة ونزيهة[٤٦].

وعلى الرغم من تشجيع المرجعية للمشاركة الواسعة، منعت استخدام صور السيد السيستاني في الدعاية الانتخابية، مركزة على دعوة الشعب لاختيار الأصلح مع الحفاظ على الثوابت الوطنية ومصالح الجميع بغض النظر عن الانتماءات الطائفية أو القومية[٤٧]. وأسفرت جهود المرجعية عن تحديد موعد ثابت للانتخابات، التي جرت في الثلاثين من شهر كانون الثاني ٢٠٠٥، وشهدت انتخابات الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات الثمانية عشر، فضلاً عن المجلس الوطني الكردستاني[٤٨]. على الرغم من التهديدات والموجات الإرهابية، وذلك بفضل دعم المرجعية وحثها الشعب على المشاركة[٤٩].

كان مشروع الانتخابات، الذي قادته المرجعية وجاهدت من أجله مع جماهيرها، الخطوة الأولى نحو تحرير العراق، ومشروعاً تأسيسياً لفكرة الدولة المستقلة التي يرتكز أساسها على إرادة الشعب وقراره في الحرية والاستقلال[٥٠].

وبعد نجاح انتخابات الجمعية الوطنية بدعم المرجع الأعلى، أصبح موضوع كتابة الدستور العراقي ذا أهمية خاصة[٥١]، فقد أصر السيد علي الحسيني السيستاني على أن يتم صياغة الدستور من خلال لجنة منتخبة من العراقيين أنفسهم، وليس من قبل مجموعة معينة يُعينها أي طرف، رافضاً الصيغة التي اقترحها مجلس الحكم العراقي والحاكم المدني بول بريمر، ومطالباً بأن يكون المجلس منتخباً من الشعب[٥٢].

أظهر المرجع الأعلى إصراراً وعزماً كبيرين في مسألة الدستور العراقي، انطلاقاً من إيمانه العميق بولاية الأمة، وتعامل مع صياغة الدستور بوسطية واعتدال، إذ كان ناقداً وناصحاً ومحذراً[٥٣]، فلم يدعُ إلى إقامة دولة إسلامية، بل أكد على ضرورة أن يحترم الدستور الهوية الثقافية الإسلامية للشعب العراقي، مع ترك التفاصيل وصياغتها لممثلي الشعب المنتخبين في الجمعية الوطنية[٥٤]. ولضمان رضا جميع أطياف الشعب العراقي وقومياته، أصَر السيستاني على أن تتم المصادقة على الدستور بعد كتابته بصيغته النهائية من خلال استفتاء شعبي عام[٥٥].

واجهت الجمعية الوطنية التأسيسية تحديات معقدة أثناء التحضير لكتابة الدستور، إذ أسفرت الانتخابات عن وضع "غير سوي" نتيجة عدم مشاركة بعض المناطق السنية بسبب التهديدات الإرهابية، ورغم ذلك، تم تشكيل لجنة صياغة الدستور بقرار من الجمعية الوطنية الانتقالية في الثاني عشر من شهر نيسان ٢٠٠٥، وضمت (٥٥) عضواً من مختلف القوائم الانتخابية، فضلاً عن (١٠) مستشارين يمثلون العرب السنة، ليصل العدد إلى (٦٩) عضواً، وتم الاتفاق على صياغة الدستور بالتوافق، على الرغم من وجود اختلافات في الرأي[٥٦]. مما أدى إلى تأخير تسليم المسودة عن الموعد المحدد، وبعد مفاوضات مكثفة تم حل المشكلات التي اعترضت طريقه[٥٧].

لم يكن السيد السيستاني الوحيد الذي أصدر فتوى بالتصويت بكلمة (نعم) على الدستور، بل كان للمراجع الآخرون هذا التوجه نفسه، فقد دعا المرجع الديني الشيخ محمد إسحاق الفياض العراقيين إلى التصويت بنعم على الدستور من أجل المحافظة على حقوقهم ولاستقرار الأمن، وفي الثاني عشر من شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٥ أعلن السيد أحمد الصافي ممثل السيد السيستاني في كربلاء في بيان أعلن في وسائل الإعلام أن المرجع السيد السيستاني قد أصدر فتوى أوجب فيها على المؤمنين التصويت بكلمة (نعم) على الدستور، وجاء ذلك في اليوم نفسه الذي أعلن فيه عن الاتفاق بين الكتل السياسية في الجمعية الوطنية على إجراء تعديلات في مسودة الدستور تلبية لمطالب السنة العرب الذين كانوا يرفضون التصويت على الدستور، وقد أقيم احتفال في الجمعية الوطنية بهذه المناسبة التي جمعت الأطراف العراقية كافة، ومنها السنة العرب ممثلين بالحزب الإسلامي العراقي الذي أعلن أنه سيصوت بنعم على الدستور، كما أعلن ديوان الوقف السني الموقف نفسه[٥٨].أُجري الاستفتاء على المسودة في الخامس عشر من شهر تشرين الأول ٢٠٠٥، وبلغت نسبة التصويت بنحو (٧٨%)، وهكذا تم إقرار الدستور الدائم للعراق، الذي كافحت المرجعية ممثلة بالسيد علي الحسيني السيستاني ومن خلفه المؤمنون بصلابة من أجل إقراره باعتباره أساساً متيناً للدولة المدنية، متوافقاً إلى حد كبير مع رؤيته التي تجمع بين احترام الإسلام والالتزام بالديمقراطية[٥٩].

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أنّ المرجعية الدينية في النجف الأشرف، ممثلة بالسيد علي الحسيني السيستاني، قد أدّت دوراً محورياً في المرحلة التي أعقبت الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، وقد شكّلت المرجعية صمام أمان للشعب العراقي في أحلك الظروف، وكانت بمثابة المحور الذي التف حوله مختلف مكونات الشعب، فقد اتسم موقفها بالحياد الإيجابي، إذ وقفت على مسافة واحدة من جميع العراقيين دون تمييز بين مكوّن وآخر، فسعت إلى تهدئة الأوضاع ومنع انزلاق البلد إلى أتون الفتنة الطائفية أو الحرب الأهلية، وأكدت على وحدة العراقيين بوصفها الضمانة الأساسية لحماية الدولة والمجتمع.

و تجسّد دور المرجعية في مواقف حاسمة من القضايا المصيرية التي شغلت العراقيين، وفي مقدمتها إصرارها على إجراء انتخابات حرّة بوصفها الطريق الأمثل لإعادة بناء الشرعية السياسية للنظام الجديد، وهو ما أتاح الفرصة للعراقيين للمشاركة في تقرير مصيرهم بعيداً عن الوصاية الأجنبية. كما أدت المرجعية دوراً بارزاً في توجيه صياغة الدستور العراقي الجديد، من خلال تأكيدها على ضرورة أن يكون معبّراً عن تطلعات جميع مكوّنات الشعب، وأن يقوم على أسس ديمقراطية تراعي التعددية وتحترم حقوق الإنسان وتصون الهوية الوطنية الجامعة.

الهوامش

(١) سمير الخادم، "الاتفاقية الامنية ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ماهيتها وابعادها"، بحث ضمن كتاب : الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة : الاتفاقية العراقية- الامريكية (في بعدها الاستراتيجي، النفطي، القانوني)، تأليف: نخبة من الاساتذة والمفكرين، ط١، مطبعة البينة،(بيروت، ٢٠٠٨) ، ص٢١٤؛ عبد الستار الجميلي، موقف القانون الدولي من احتلال العراق ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية ، السنة الرابعة، المجلد الرابع، العدد ١٥، (جامعة تكريت، ٢٠١٢)، ص١١. للمزيد من التفصيلات عن الاسباب التي دفعت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الى احتلال العراق واسقاط نظام حكم صدام حسين ينظر: عدنان عبد العزيز مهدي، احتلال العراق ٢٠٠٣ والمسؤولية الدولية الناشئة عنه دراسة بموجب القانون الدولي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد ١٨، العدد الرابع، جامعة تكريت، ٢٠١١ ، ص٣١٣-ص٣٤٠.

(٢) احمد عدنان كاظم ، تأثير صراع الإرادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ م، مجلة دراسات دولية، العدد٥٣، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٧٠.

(٣)وُلد السيد علي الحسيني السيستاني عام ١٩٣٠م في مدينة مشهد بإيران، ونُسب إلى "السيستاني" نسبةً إلى أصول أسرته القادمة من سيستان، بدأ دراسته الدينية في مشهد ثم انتقل إلى الحوزة العلمية في قم، وواصلها لاحقاً في النجف الأشرف بعد قدومه إليها سنة ١٩٥١، نال مرتبة الاجتهاد في سن مبكرة على يد كبار المراجع، وبرز كأحد أبرز تلامذة الإمام السيد أبو القاسم الخوئي، بعد وفاة الاخير عام ١٩٩٢م تبوأ السيستاني المرجعية العليا في النجف الأشرف وخلفه في زعامة الحوزة العلمية. له مؤلفات مهمة في الفقه والأصول أبرزها "منهاج الصالحين" و"الفتاوى الميسرة" و"الرسالة العملية"، اضطلع السيد السيستاني بدور مهم في العراق بعد ٢٠٠٣م، إذ كان صمام أمان للبلاد وداعياً للوحدة الوطنية، والديمقراطية، وصياغة دستور يقرره الشعب. للمزيد من التفصيلات ينظر: حسين محمد علي الفاضلي ، الامام السيستاني: أمة في رجل، ط١، مؤسسة البلاغ، لبنان، ٢٠١١ ، ص٧٢ -٧٥ .

(٤) امل الخزعلي، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة حولية المنتدى، المجلد ١، العددان ٩-١٠، العراق، ٢٠١٢، ص٣٢

(٥)محمد صادق محمد باقر بحر العلوم ، الامام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الاشرف، ط١، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٧٧.

(٦)علاوي صاحب هلال المرشدي، الدولة المدنية عند السيد السيستاني، مجلة كلية الفقه، العدد ١٥، جامعة الكوفة، ٢٠١٢، ص٨.

(٧)عمار البغدادي، الامام السيستاني رؤية من الداخل، ط١، دار قمر العشيرة للطباعة، بيروت ، ٢٠٠٤، ص١٩.

(٨) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٩)حامد الخفاف، "المرجعية الدينية في النجف الاشرف وموقفها من العملية السياسية الجارية في العراق"، بحث ضمن كتاب : الامام السيستاني: أمة في رجل، المصدر السابق، ص٢٢٢.

(١٠) رزاق مخور الغراوي، دور المرجعية الدينية في المجال السياسي، ص١٥٤(الترقيم من الباحث)، منشور على الموقع الالكتروني " كتابات في الميزان" :

http://www.kitabat.info/subject.php?id=54315.

(١١) فاطمة حسين سلومي، الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٠٣-٢٠١٠، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٤٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص١٢٠.

(١٢) وعلى الرغم من موقف السيد علي الحسيني السيستاني الواضح من النظام البعثي، الا انه لم يلتفت الى اراء بعض القوى التي ارادت ان يتحول العراق الى ساحة واسعة مفتوحة وغير مقيدة بقانون لتصفية الحسابات وقتل الخصوم وارباك القانون والنظام وقتل الناس وادخال العراق في فوضى وفلتان أمني غير محمود العواقب. ينظر: عمار البغدادي، المصدر السابق، ص١٩.

(١٣) رزاق مخور الغراوي، المصدر السابق، ص١٥٥.

(١٤)Resolution 1483 (2003), May 22, 2003, Cited in: http:// www.un.org /en/ sc/ documents/ resolutions.

(١٥)احمد عدنان كاظم ، تأثير صراع الإرادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ م، مجلة دراسات دولية، العدد٥٣، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٧٠.

(١٦) بول بريمر : الحاكم المدني الامريكي للعراق بين عامي (٢٠٠٣-٢٠٠٤) انضم الى السلك الدبلوماسي الامريكي عام ١٩٦٦ وكان مسؤولاً سياسياً واقتصادياً وتجارياً في سفارة بلاده في افغانستان وملاوي ، وتقلد منصب نائب سفير الولايات المتحدة الامريكية في النرويج، كما تولى منصب المساعد التنفيذي والمساعد الخاص لستة من وزراء الخارجية الامريكية، وعينته الحكومة الامريكية حاكماً مدنياً للعراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣، اثارت اجراءاته جدلاً حاداً ومشكلات كبيرة ، بادر الى حل الجيش وحزب البعث والغى وزارة الاعلام ، تشكل في عهده مجلس الحكم الانتقالي ، وغادر العراق الى الولايات المتحدة في اواسط عام ٢٠٠٤. للمزيد من التفصيلات ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية: الاحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، العراق، ٢٠٠٧، ص٢٣٩.

(١٧) فاطمة حسين سلومي، المصدر السابق، ص١٢٠.

(١٨) احمد عدنان كاظم ، المصدر السابق، ص٧٠.

(١٩) علاوي صاحب هلال المرشدي، المصدر السابق، ص٨.

(٢٠)عمار البغدادي، المصدر السابق، ص٢٥.

(٢١)امل الخزعلي، المصدر السابق، ص٥١.

(٢٢)حامد الخفاف (اعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص٢٩.

(٢٣)حامد الخفاف، "المرجعية الدينية في النجف الاشرف وموقفها من العملية السياسية الجارية في العراق"، ص٢٢٣.

(٢٤)امل الخزعلي، المصدر السابق، ص٥٢.

(٢٥) فاطمة حسين سلومي، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٢٦)محمد صادق محمد باقر بحر العلوم ، المصدر السابق ، ص٢٠٦.

(٢٧) حامد الخفاف (اعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص٤١.

(٢٨) امل الخزعلي، المصدر السابق، ص٥٣.

(٢٩)محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص٢١٦.

(٣٠)امل الخزعلي، المصدر السابق، ص٥٣.

(٣١)المصدر نفسه، ص٥٣.

(٣٢)حامد الخفاف، "المرجعية الدينية في النجف الاشرف وموقفها من العملية السياسية الجارية في العراق"، ص٢٢٦.

(٣٣) المصدر نفسه ص٢٢٧.

(٣٤) لقاء مكي، تطور العملية السياسية في العراق، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٥/٤/٧، منشور على الموقع:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5395d426-a6b5-4896-8c42-82201e80f8cf

([٣٥])حامد الخفاف (اعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص١٠٧.

([٣٦])المصدر نفسه، ص١٠٨.

([٣٧])المصدر نفسه ، ص١١٩.

([٣٨]) حامد الخفاف، "المرجعية الدينية في النجف الاشرف وموقفها من العملية السياسية الجارية في العراق"، ص٢٢٧-ص٢٢٩.

([٣٩]) المصدر نفسه"، ص٢٣٠.

([٤٠]) حامد الخفاف، "المرجعية الدينية في النجف الاشرف وموقفها من العملية السياسية الجارية في العراق"، ص٢٣١.

([٤١])محمد صادق محمد باقر بحر العلوم ، المصدر السابق ، ص١١٠.

([٤٢])صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، ط١، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠١٩، ص٤٨.

([٤٣]) هو ائتلاف تكون من ستة عشر حزباً كان ابرزها المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، حزب الدعوة الاسلامية، وحزب المؤتمر الوطني الذي يقوده احمد الجلبي، وحزب الفضيلة الاسلامي ، كان الهدف من تكوينه لخوض انتخابات الجمعية الوطنية عام ٢٠٠٥م، وضمت قائمة الائتلاف (٢٢٨) شخصية من ابرزهم السيد عبد العزيز الحكيم، وابراهيم الجعفري، ونوري المالكي، وحصل على المرتبة الاولى في الانتخابات حيث حصل على نسبة ٤٨% التي ضمنت له ١٤٠ مقعداً وتمكن ابراهيم الجعفري من تشكيل الحكومة، لكن الائتلاف واجه مشكلات وانقسامات بين اعضائه فانسحب بعضهم فيما ائتلف اخرون في تحالفات انتخابية بديلة. للمزيد من التفصيلات ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٠٣-ص٢٠٤.

([٤٤])محمد صادق محمد باقر بحر العلوم ، المصدر السابق ، ص١١١.

([٤٥])المصدر نفسه ، ص١١١.

([٤٦])حامد الخفاف (اعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص١٢٧.

([٤٧]) امل الخزعلي، المصدر السابق، ص٥٥.

([٤٨]) فاطمة حسين سلومي، المصدر السابق، ص١٢١.

([٤٩]) امل الخزعلي، المصدر السابق، ص٥٥.

([٥٠]) حامد الخفاف، "المرجعية الدينية في النجف الاشرف وموقفها من العملية السياسية الجارية في العراق"، ص٢٣٢.

([٥١]) امل الخزعلي، المصدر السابق، ص٥٣.

([٥٢])اسعد كاظم شبيب، التصورات الدستورية عند السيد السيستاني، مجلة حولية المنتدى، المجلد ١، العدد ٣، العراق، ٢٠٠٩، ص٢٧٦.

([٥٣]) المصدر نفسه، ص٢٧٨.

([٥٤]) مكتب سماحة المرجع الديني الاعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني ،البيانات الصادرة ، منشورة على الموقع:
http://www.sistani.org/arabic/data/1/

([٥٥]) اسعد كاظم شبيب، المصدر السابق، ص٢٧٧؛ صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص١٠٢.

([٥٦])جابهت لجنة كتابة الدستور العراقي عدة عقبات منها ما تعلق بطبيعة ذلك الدستور ، فكانت هناك ثمة اتجاهات متقاطعة ، إذ كان اتجاه يصر على عد الشريعة الاسلامية مصدر التشريع الوحيد، بينما ذهب الاتجاه الاخر وهو اقل تشدداً الى عد الشريعة الاسلامية المصدر الاساس للتشريع او احد مصادره في حين ان هناك اتجاه علماني ليبرالي اصر على سن دستور علماني لا علاقة له باي شكل من الاشكال بمصادر الشريعة الاسلامية ، وبرز توجه أخر أكد على ضرورة احترام القيم الدينية الاسلامية والمسيحية والديانات الاخرى مع الدعوة الى فصل الدين عن الدولة. للمزيد من الاطلاع ينظر : اسعد كاظم شبيب، المصدر السابق، ص٢٧٧.

([٥٧])حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق، ص١٨٢-ص١٨٣.

([٥٨]) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص١٠٨-ص١٠٩.

([٥٩]) فاطمة حسين سلومي، المصدر السابق، ص١٢٤.